

## مليون يورو لمصر من بنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز التحول الأخضر 167



القاهرة: «الخليج»

وقعت وزارة التعاون الدولي في مصر مع بنك الاستثمار الأوروبي تمويلًا تنمويًا ميسرًا بقيمة 135 مليون يورو، وذلك إلى جانب منحة بقيمة 30 مليون يورو، لتعزيز التحول الأخضر، والاستدامة في مجال الصناعة، وذلك لصالح وزارة البيئة المصرية.

وأضافت الوزارة أنه تم أيضاً توقيع اتفاق تعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة مليوني يورو لإعداد الدراسة الفنية التحضيرية، لمعالجة الحمأة في مصر، لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية. وأعلنت وزارة التعاون الدولي، الاثنين، أن ذلك تم في إطار العلاقة الوثيقة بين الحكومة والبنك الأوروبي، والتي تمتد لأكثر من 4 عقود، جرى خلالها تعزيز جهود التنمية في العديد من القطاعات الحكومية والخاصة. دعم التحول الأخضر

وقالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي: «إن المشروع يهدف إلى دعم التحول الأخضر في مجال الصناعة، من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والاستدامة البيئية، حيث سيغطي محافظات الدولة بأكملها، مع التركيز على المواقع الصناعية والمناطق التي يؤثر فيها التلوث، لا سيما تلوث الهواء أو الماء، لمكافحة التأثير

السلبى فى السكان والبيئة المحيطة».

ومن المقرر أن يتم توفير قروض للشركات العاملة فى مجال الصناعة بالقطاعات الحكومى والخاص، لتحفيز تنفيذ خطط الاستثمار فى مجالات القضاء على التلوث الصناعى للهواء والماء والتربة وأماكن العمل، وإزالة الكربون عن القطاع الصناعى، من خلال استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والغاز الحيوى، وتطوير ممارسات صناعية مستدامة، من خلال كفاءة موارد الطاقة وتدخلات الاقتصاد الدائرى.

وأوضحت الوزارة أن اتفاق المليونى يورو يهدف إلى تقديم المساعدة الفنية لإعداد دراسة الجدوى وتحديد التمويل، وتقديم الحول لإدارة الحمأة فى عدد من المواقع ذات الأولوية فى مصر، بهدف تكرار الحلول النموذجية المحددة عبر المواقع الأخرى، وفى مرحلة لاحقة، تستهدف عملية المساعدة الفنية هذه، منطقة استثمار ذات أولوية للحكومة المصرية وأولوية قصوى لوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، والجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى، والشركة القابضة للمياه والصرف الصحى.

شريك رئيسى

وتمنت وزيرة التعاون الدولى، العلاقة الوثيقة مع الاتحاد الأوروبى، الذى يعد شريكاً رئيسياً فى العديد من المشروعات التنموية ذات الأولوية لا سيما فى مجال التحول الأخضر وتعزيز العمل المناخى، حيث يعد بنك الاستثمار الأوروبى هو بنك المناخ لقارة أوروبا، لافتة إلى أن وزارة التعاون الدولى، تعمل بالتنسيق مع الجهات الوطنية، على تنفيذ استراتيجية التعاون الجديدة خلال الفترة من 2021 إلى 2027 فى العديد من المجالات ذات الأولوية، حيث تحظى الاستراتيجية الجديدة بأهمية كبيرة بالنسبة إلى مصر، لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، خاصة فى ضوء التزام بنك الاستثمار الأوروبى بتخصيص استثمارات للعمل المناخى والتعافى الأخضر.

وذكرت الوزارة أن محفظة التعاون الجارية مع بنك الاستثمار الأوروبى تبلغ 3.5 مليار يورو تستهدف تمويل 16 مشروعاً تنموياً فى مختلف القطاعات، بما فى ذلك قطاعا النقل والصرف الصحى. وأشارت إلى أنه على مدار الأعوام من 2020، وحتى 2023، تصدر بنك الاستثمار الأوروبى شركاء التنمية على صعيد التمويلات المتاحة للقطاع الخاص بقيمة 2.8 مليار دولار.

ونوهت وزارة التعاون الدولى، بأنها أطلقت التقرير السنوى عن «الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.. منصات رسم السياسات وتفعيل الشراكات»، ويتضمن نتائج الشراكات الدولية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، والتمويلات التنموية الميسرة، على مدار الفترة من 2020 إلى 2023.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.